

فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

دورة عام ٢٠٠٧

جنيف، ١٩-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

النظر في نتائج اجتماع الخبراء المعني بالذخائر العنقودية
الذي عقدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر

مقتطفات من تقرير اجتماع الخبراء بشأن التحديات الإنسانية والعسكرية والتقنية والقانونية للذخائر العنقودية المنعقد في مونتر، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

مقدمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر بناءً على طلب رئيس فريق الخبراء الحكوميين

١- تتضمن هذه الوثيقة مقتطفات من تقرير اجتماع الخبراء بشأن التحديات الإنسانية والعسكرية والتقنية والقانونية للذخائر العنقودية. وقد نظمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر هذا الاجتماع لبحث مشكلة الذخائر العنقودية ولدراسة جميع السبل الممكنة للحد من أثرها السلي على السكان المدنيين. وجمع الاجتماع جنباً إلى جنب فريقاً تمثيلاً من الخبراء الحكوميين والخبراء المستقلين لإجراء حوار صريح ومعمق. وشارك أكثر من ٨٠ خبيراً في هذه التظاهرة. وتشمل القضايا التي تناولها الاجتماع ما يلي:

١٠ فكرة عامة تاريخية عن استخدام الذخائر العنقودية وعن أثرها الإنساني؛

٢٠ الدور العسكري للذخائر العنقودية وتطورها التقني؛

٣٠ البدائل الممكنة للذخائر العنقودية في المستقبل؛

٤٠ التطورات التقنية المحتملة من أجل رفع مستوى الموثوقية والدقة؛

٥٠ ملاءمة أو عدم ملاءمة القانون الإنساني الدولي القائم؛

٦٠ القيود الممكن فرضها على استخدام الذخائر العنقودية؛

٧٠ الخطوات المقبلة المتوخاة على المستويين الوطني والدولي.

٢- وتنطوي هذه الوثيقة على عنصرين هما: (١) الملخصات التي أعدها المقررون بشأن المواضيع الثلاثة الرئيسية للاجتماع وهي: الجوانب العسكرية والبدائل الممكنة، والنهج التقنية، والقانون الإنساني الدولي

(مع تلخيص لردود أفعال المشاركين)؛ و(٢) التعليقات الختامية للجنة الدولية للصليب الأحمر. وتعطي هذه الورقات، مجتمعة، فكرة عامة عن الاتجاهات الرئيسية في مناقشات الخبراء بشأن الذخائر العنقودية في مونترو.

٣- ويرد ملخص أكثر تفصيلاً للمناقشات التي دارت حول قضايا معينة في تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر الكامل عن اجتماع مونترو الذي سيصدر تحت الرمز CCW/GGE/2007/WP.4.

ملخصات المقررين المواضيعية

أولاً - الجوانب العسكرية والبدائل الممكنة

ألف - ملخص عن الجوانب العسكرية والبدائل الممكنة^(١)

٤- وفّرت العروض الافتتاحية الثلاثة للاجتماع، التي تقدم بها كولين كينغ وسيمون كونوي ومارك هيزني، معلومات أساسية عن تاريخ وخصائص الذخائر العنقودية، وعن المخزونات من هذه الذخائر. وبينت هذه العروض بوضوح الضرر الإنساني الخطير الذي نشأ عن استخدام الذخائر العنقودية على مدى الستين سنة الماضية. وطرحت تحدياً أمام مستعملي هذه الذخائر بأن يبينوا فائدتها العسكرية وأن يبينوا الكيفية التي كانت مقترحة لمعالجة العلل التي تسببت في ضرر إنساني كهذا. وبودي بالأخص أن أشيد بملخص مارك هيزني الموجز باعتباره مصدر معلومات إحصائية دقيقة.

٥- وكان من المحزن نوعاً ما ملاحظة أن نفس المشاكل التي تم تحديدها في نزاعات متتالية ما زالت تتسبب في مأساة هائلة بالنسبة للسكان المدنيين. وعلى مستوى شخصي، تخلصت من أول ذخيرة صغيرة كانت عندي من نوع BLU 63 في لبنان سنة ١٩٨٥. وقد سلّمت هذه الذخيرة سنة ١٩٧٨ وكان زملائي يحددون أماكن الذخائر الصغيرة غير المنفجرة ويتخلصون منها طوال السنوات السبع الماضية. وتخلصت من آخر ذخيرة كانت عندي من طراز BLU 63 في لبنان في أواخر سنة ٢٠٠٠، أي بعد مرور ٢٢ سنة على تسليمها. وبالنظر إلى مشكلة المتفجرات من مخلفات الحرب هذه، الواسعة النطاق والطويلة الأمد، من الصعب فهم سبب تكرار أخطاء ١٩٧٨ و ١٩٨٢ في منطقة لبنان الصغيرة نفسها بجسامة أكبر بكثير في سنة ٢٠٠٦ بعد مرور ٢٨ سنة. وهناك من ذهب إلى القول إن هذا يمثل فشلاً ليس فقط بالنسبة لمستخدمي هذه الذخائر ومورديها، بل أيضاً بالنسبة لنا جميعاً لأننا لم نفلح في اتخاذ التدابير الملائمة لمنع حدوث ذلك من جديد.

الفائدة العسكرية

٦- من ثمّ كان من المهم بشكل أساسي بالنسبة لهذا الاجتماع الاستماع إلى وجهة نظر عسكرية بشأن استخدام الذخائر العنقودية. وصحيح أن الكثير من النقد المتعلق بالذخائر العنقودية تجاهل المشاكل التي يواجهها القادة العسكريون وأثار ردود أفعال عاطفية تجاه الأضرار والمآسي المدنية. وإذا كان هناك ما يدعو إلى الحظر أو

(١) المقرر: المقدم جيم بورك.

التقنين أو كليهما، يجب فهم الحجة العسكرية وتحليلها بأسلوب منطقي. وإلا سيكون حوارنا حوار طرشان كلاسيكياً وسيستمر السكان المدنيون في المعاناة.

٧- وقد أخبرنا مارك هيزني أن ٧٥ بلداً يخرّجون هذه الذخائر وأن ٣٤ دولة قامت بإنتاج ٢١٠ أنواع مختلفة من الذخائر العنقودية. وبالتالي، قد يظن المرء أن هناك حجة دامغة تبرّر فائدتها العسكرية. بيد أن هذه الحجة لم تقدم إلى يومنا هذا بأي قدر من النجاح.

٨- وذكّرنا العرض الذي افتتح النقاش حول الفائدة العسكرية في الجلسة الأولى بأن القرارات المعقدة والتضحيات ضرورية في الحرب العصرية. لكن إذا كانت هذه التضحيات تشمل التضحية بالمدنيين من أجل تحقيق هدف عسكري فسيكون من الصعب على الكثير ممن يحضرون هذا الاجتماع قبول ذلك. وكان من الواضح في المناقشة أن الكثيرين سيفضلون أن تعطي أي تضحية الأولوية لحماية أرواح المدنيين من خلال تأجيل إنجاز المهمة أو حتى من خلال القبول بوقوع ضحايا في القوة العسكرية.

٩- وتجلّت في العرض ثلاثة تصورات خاطئة للذخائر العنقودية. ومما يثير الانتباه مع ذلك هو أن كل واحد من هذه التصورات الخاطئة دافع عنه جزئياً على الأقل المتحدثون في عروضهم ومدخلاتهم وردودهم اللاحقة:

١٠- الذخائر العنقودية، في شكلها الكلاسيكي على الأقل، هي ذخائر بالية مستمدة من أساليب حربية غدت أكثر فأكثر غير مناسبة في سياق التفاعلات الحديثة.

١١- من غير المحتمل أن تراعى آثار هذه الذخائر الطويلة الأمد بعد استخدامها.

١٢- تُستخدم الذخائر العنقودية في الواقع كأسلحة لمنطقة الهجوم.

١٣- كان استخدامها في الغالب عشوائياً وغير دقيق.

١٤- شكّل استخدامها مشكلة رئيسية ومعقدة من مشاكل المتفجرات من مخلفات الحرب.

١٥- هناك أخيراً بدائل أخرى أبرزها العرض الألماني.

١٦- بيد أن الجزء الأكثر إثارة في العرض الخاص بالفائدة العسكرية هو حساب العمالة، الذي قيّد استخدام الذخائر العنقودية. ويطرح ذلك مسألة كيف يمكن اعتبار مثل هذه الأسلحة مشروعة إذا كانت تتسبب في إصابات مدنية هائلة حتى بعد القيام بعملية تقييم شاملة للهدف. فإما أن نقبل أن مثل هذه الحوادث لا مناص منها، بالنظر إلى مبادئ الإنسانية المتناقضة والضرورة العسكرية، وبأن القادة كانوا على وعي بأن استخدام الذخائر العنقودية يمكن أن يسفر عن مثل هذا الضرر الإنساني أو أن نقبل بأن هناك حاجة إلى مبادئ توجيهية وقواعد أوضح بشأن كيف يمكن نشر أنظمة الأسلحة هذه، إذا كان لا بد من ذلك.

١١- وقد كانت الأدوار العسكرية المقترحة للذخائر العنقودية جد واسعة وتشمل مهام تشترك فيها مع العديد من منظومات الأسلحة. ويحتاج هؤلاء الحاضرون إلى توضيح أكثر بشأن الظروف التي يمكن أن تقدم فيها الذخائر العنقودية ميزة كبيرة مقارنة مع منظومات الأسلحة الأخرى المتاحة.

١٢- وسلم عدد من الحاضرين بالحاجة إلى تحليل شامل للفائدة العسكرية. وفي هذا السياق ينبغي إدراك أن المتحدثين الآخرين أكدوا أهمية الدفاع الوطني الذي شعروا بأن العديد من المشاركين الآخرين قد تجاهلوه، وأن التركيز الكبير جداً انصب على استخدام الذخائر العنقودية في الحروب في الخارج. وتأخذ الآن نسبة كبيرة من الذخائر الموجودة في العديد من البلدان الشكل العنقودي وسيطلب تعويضها ببدايل أخرى تكاليف باهظة ووقتاً طويلاً. وكانت هناك مناقشة مستفيضة أثناء العملية التي أسفرت عن البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة واتفاقية أوتاوا، حول الفائدة العسكرية. ويُطلب الآن إجراء تحليل مماثل بشأن الفائدة العسكرية للذخائر العنقودية.

البدايل الممكنة والتطورات المستقبلية

١٣- علمنا في الجلسة الثانية أن حكومة ألمانيا استنتجت بعد إجراء بحث شامل أنه يمكن تعويض الجيل الحالي من الذخائر العنقودية ببدايل أكثر إنسانية وأنه يمكن تحقيق ذلك خلال فترة لا تزيد على ١٠ سنوات. وإن هذه المعلومة مشجعة. وتتفق ألمانيا مع العديد من مستعملي الذخائر العنقودية بأن هناك ضرورة عسكرية مستمرة لاستهداف مناطق موسعة. بيد أن الخبراء الألمان يشعرون بأنهم يستطيعون تحقيق هذه القدرة من خلال تخفيض كبير في كمية الذخائر المتفجرة المُسلّمة لمثل هذا الهدف، وبالتالي، التقليل من خطر المتفجرات من مخلفات الحرب والتقليل من وجود مثل هذه الأسلحة. ولهذه القدرة عنصران مكونان رئيسيان.

١٤- أولاً، وبالتوافق مع المستعملين الآخرين، تقترح ألمانيا استخدام القذائف الحاملة للذخائر مع الحد بشكل كبير من عدد الذخائر الصغيرة، إلى أقل من ١٠ ذخائر، وستكون هذه الذخائر ذات صمامات تفجير استشعارية، مما سيزيد بالتالي من الدقة بشكل كبير وسيخفّض كمية الذخائر الصغيرة المنتشرة تخفيضاً كبيراً.

١٥- أما العنصر الثاني في اقتراح ألمانيا فقد كان أكثر أهمية وابتكاراً ويشمل إطلاق قضبان الطاقة الحركية غير الانفجارية من القذائف الحاملة للذخائر بدقة نحو مناطق أهداف محددة تبلغ مساحتها ٦٠ متراً مربعاً تقريباً. وسيكون طول هذه القضبان ٨٣ ملمتراً وستكون باطلة المفعول تماماً بعد استعمالها. كما أنها لن تُعتبر مفرطة الضرر بالنسبة للإنسان ولن تكون الإصابات، رغم أنها ستكون في الغالب فتاكة، أكثر جساماً من الإصابات الناجمة عن ذخائر من عيار ٩ ملمترات. ولن تترك أثار المتفجرات من مخلفات الحرب، وستمثل، حسب رأي ألمانيا، للمادة ٣٦ من البروتوكول الإضافي الأول لسنة ١٩٧٧.

١٦- وإذا كانت هذه بداية مشجعة، إلا أن الأمر لا يزال يحتاج إلى العمل الكثير من أجل إقناع المجموعات العسكرية والمجموعات العاملة في الميدان الإنساني بأن هذه الخيارات تمثل بديلاً مجدياً يخفّض في الوقت نفسه إلى حد كبير الآثار الإنسانية الضارة.

مسائل أخرى

١٧- طوال الجلسة كان بعض اللبس واضحاً فيما يخص استخدام المصطلحات. وبدأ أن المتحدثين على اختلافهم فسروا تفسيراً مختلفاً مصطلحات منها "الذخائر الذكية" و"الذخائر الفاشلة الخطيرة" و"الضرر غير المقبول". ويبدو أننا نحتاج جميعاً إلى استخدام المصطلحات بقدر أكبر من الدقة. فكلية ذكي مصطلح نسبي بالنسبة لمعظم الناس. وإذا كنا نقصد صمامات تفجير استشعارية فينبغي أن نقول صمامات تفجير استشعارية. وإذا كنا نقصد التدمير الذاتي فينبغي أن نقول "تدمير ذاتي". وسيتذكر معظمنا شعار الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية وهو "الألغام الذكية فكرة غبية". وإنه لمن الصعب إقناع الرأي العام بأن أي سلاح كان، يقتل المدنيين، هو سلاح "ذكي".

١٨- ومن المهم إدراك أن الاستخدام غير الصحيح يمكن أن يحدث مع أي سلاح، كما قال الكثير من المتحدثين. بيد أن من الصحيح أيضاً أن بعض الأسلحة ترضي الاستخدام العشوائي، ولهذا السبب لدينا اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وصكوك أخرى بشأن أسلحة معينة مثل اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد.

استنتاج

١٩- إن الأدلة على الضرر الإنساني الناجم عن الذخائر العنقودية مثيرة. وفي رأي الكثير من الزملاء في هذا الاجتماع، هناك حجة لا تقبل الجدل على أن هذه الفئة من منظومات الأسلحة بحاجة للمعالجة بأسلوب منظم في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، أو ضمن إطار آخر. بيد أن هذه الجلسة عززت أيضاً الرأي القائل إنه إذا كان يجب التصدي بنجاح للمشاكل الناجمة عن استخدام الذخائر العنقودية فلا يمكن تجاهل الوقائع العسكرية والتقنية. وفي حين يجب بالطبع توجيه أي إجراء كهذا وتحريكه من خلال إرادة سياسية متسقة، فإن صكوك القانون الإنساني الدولي لن تكون لها إلا أهمية ضئيلة ما لم تكن ذات مصداقية وقابلة للتنفيذ من قبل المخططين العسكريين والقادة ومصممي الأسلحة وخبراء الشراء. والوضوح هو المكون الحيوي لأي صك من هذه الصكوك ولا ينبغي الخلط بين الوضوح والبساطة.

٢٠- وينبغي أن يراعي أي صك يوضع في المستقبل بشأن الذخائر العنقودية القضايا العسكرية والتقنية المثارة في هذا الاجتماع بغية تحقيق الوضوح المذكور. لكن إذا كان هذا ليحدث، فستحتاج الحجة العسكرية أن تُقدّم بأسلوب أكثر تركيزاً واستباقية من الأسلوب الذي قُدمت به هنا:

١٠- من حيث توضيح الفائدة العسكرية الحقيقية توضيحاً دقيقاً،

٢٠- من حيث تعريف الظروف التكتيكية التي تمنح فيها الذخائر العنقودية ميزة عسكرية حقيقية مقارنة مع الذخائر الأخرى،

٣٠- من حيث القيام بأعمال هادفة لمعالجة الضرر الإنساني الحاصل،

٤٤ من حيث تخصيص موارد مهمة للبحث عن بدائل مستدامة للذخائر العنقودية.

٢١- ويقوم القانون الإنساني الدولي على المبادئ الأساسية للإنسانية والضرورة العسكرية. وكثيراً ما يُقدّم هذا التوازن على أنه تنازع بين رأيين مختلفين جداً ويمكن أن يُستخدم كعذر للحمول. ويحتاج لوبي العمل الإنساني إلى سماع الرأي العسكري ومحاولة فهم الاستعمالات العسكرية لهذه الأسلحة والمآزق التي يواجهها القادة في الميدان وهم يبحثون عن تحقيق سريع للمهمة مع التخفيف من عدد الضحايا في القوة العسكرية في الوقت نفسه. وينبغي أن يقبل هذا اللوبي أيضاً أنه عند التعامل مع الأسلحة المستعملة في الحرب لن يكون هناك حل ملائم للبيئة وقابل للتحلل الحيوي بشأن مشكلة الذخائر العنقودية أو أي نوع آخر من الذخائر في الواقع. لكن عقب حرب لبنان التي دارت رحاها في الصيف الماضي، انتقل عبء المسؤولية بشكل حاسم إلى مستعملي هذه الأسلحة ومنتجها لتبرير شرعية استخدامها، ولإظهار فائدتها العسكرية إلى الحد الممكن، وللتحرك بسرعة من أجل معالجة الضرر الإنساني الناجم عن الحرب.

باء - تعليقات المشاركين على ملخص المقرر الشفوي بشأن الجوانب العسكرية والبدائل الممكنة

٢٢- علّق مشارك عسكري بالقول إن التلخيص الذي قدمه المقرر يعطي فكرة عامة جيدة عن القضايا التي شملها النقاش في هذا الاجتماع. بيد أنه عبّر عن جديد عن رأيه القائل إنه يجب تناول الشواغل العسكرية في النقاش حول الذخائر العنقودية، ويجب إيجاد توازن بين الاعتبارات العسكرية والجوانب الإنسانية. وذكر بأن عدة مشاركين أكدوا في مداخلاتهم أن للذخائر العنقودية فائدة عسكرية وأن كل بلد يحتاج إلى دراسة احتياجاته الخاصة فيما يتعلق بالذخائر العنقودية. وأعرب مشارك آخر عن اتفاقه الكامل مع هذا الرأي الأخير.

٢٣- وبالنسبة للسّت خرافات الشائعة المستعصية بإيجاز في العرض فيما يتعلق بالفائدة العسكرية للذخائر العنقودية، أعرب المشارك نفسه عن شعوره بأن العديد من هذه القضايا ليست إما سوداء أو بيضاء وبأن المناقشة مفيدة لتوضيح هذه القضايا وبحثها. بمزيد من التفصيل. وأشار إلى أن الكثير من هذه القضايا أثّر في محافل أخرى.

٢٤- وأيد مشارك آخر بصفة عامة تعليقات المقرر. وأبدى رغبته في تأكيد أن فائدة الذخائر العنقودية لم تتغير وأنها ما زالت وجيهة في السياقات الحالية، بالرغم من الطبيعة المتغيرة للحرب، لأن الحروب لم تعد فقط حول الأراضي. وستستمر الذخائر العنقودية في توفير المرونة التشغيلية، والقدرة على الاستجابة، وفعالية الكلفة التشغيلية، للقادة العسكريين في ظروف معينة من ظروف القتال. وأكد هذا المشارك أنه عند مقارنة ما يمكن أن تحقّقه الذخائر الأحادية والذخائر العنقودية على مساحة ٦٠٠ متر × ٦٠٠ متر، يمكن أن يكون الاختيار لصالح الذخائر العنقودية.

٢٥- وسلّم المشارك نفسه بأن هناك دواعي قلق بشأن هذه الأسلحة، لكنه تساءل عمّا إذا كان حظرها سيحل فعلاً المشاكل الموجودة على أرض الواقع اليوم. وشرح أنّ لكل سلاح قضايا ما قبل النزاع وما بعده وأن قواعد القانون الإنساني الدولي تغطي هذه القضايا. وعلى سبيل المثال، ينطوي البروتوكول المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب، الذي صادق عليه بلده، على إمكانية معالجة جميع قضايا ما بعد النزاع الناشئة عن الذخائر الصغيرة غير

المنفجرة. وقد فوجئ بأن المشاركين في هذا الاجتماع لم يركزوا أكثر على ما هو متاح حالياً وعلى كيفية مزيد التقيد بهذه القواعد. فمن شأن هذا، في نظره، أن يعالج جزءاً من المشكلة على الأقل.

٢٦- وبشكل أعم، رأى المتحدث أنه يجب أخذ جوانب الأمن الوطني والجغرافيا السياسية، كالتحالفات بين البلدان، بعين الاعتبار. وإلى جانب ذلك، هناك أيضاً حاجة إلى مراعاة الفوارق التكنولوجية والاقتصادية بين البلدان. وحسب رأيه، يجب أن يعمل أي حل من الحلول ضمن هذا الإطار الجغرافي والتكنولوجي والاقتصادي. وواصل الحديث متسائلاً عما إذا كانت الذخائر الدقيقة التصويب حلاً ممكناً في ضوء تكلفتها، واقترح أن هناك حاجة إلى المزيد من العمل في هذا المجال.

ثانياً - ملخص عن النهج التقنية^(٢)

الأداء والموثوقية

فكرة عامة

٢٧- هناك العديد من الأسباب المحتملة وراء فشل الأسلحة العنقودية وذخائرها الصغيرة. وكان هناك توافق كبير في الآراء بأن التكنولوجيا يمكن أن تساعد، لكنها لا تستطيع أبداً 'حل المشكلة'.

٢٨- وتشمل العناصر الأساسية للموثوقية ما يلي:

١٠- التصميم السليم ومعايير التصنيع وإجراءات ضمان الجودة؛

٢٠- حسن العناية بالتجهيزات (التخزين والصيانة)؛

٣٠- الاستخدام الصحيح، بما في ذلك صنع القرارات، والتعرف على الهدف، والتنفيذ الدقيق، والتحكم في إطلاق الذخائر الصغيرة.

التقادم

٢٩- اتفق المصممون والمصنعون على أنه لا يمكن التنبؤ بآثار التقادم وأن المراقبة المنتظمة ضرورية من أجل تأكيد حالة الأسلحة المخزونة. فهناك بعض المكونات التي تبقى أكثر من مدة الحياة المتوقعة لها، في حين أن أسلحة أخرى تفسد في مدة أقصر مما كان متوقعاً. وغالباً ما اتضح أن آثار التقادم عامل مهم في نسبة الفشل العالية للذخائر العنقودية. ولم يكن بالمفاجئ جداً أن بعض الذخائر المستخدمة حديثاً التي تجاوز عمرها ٣٠ سنة قد عرفت نسب فشل عالية للغاية.

(٢) المقرر: كولين كينغ.

الصمامات الإلكترونية مقابل الصمامات الميكانيكية

٣٠- تحتوي صمامات التفجير الميكانيكية على عدد من المكونات وترتبط عموماً بسلسلة من الأحداث التي يمكن أن تشهد الفشل في أية مرحلة من المراحل. ويمكن مراقبة واختبار نسبة ضئيلة فقط من المكونات والتركيبات بينما يكون معظمها معرضاً لتأثيرات التقادم. ولا تشمل هذه المكونات والتركيبات المكونات الميكانيكية فقط (الأغلفة والنوابض والمسامير وما إلى ذلك) بل أيضاً تركيبات متفجرة وناارية، ولواصق ومواد تشحيم. وعلى عكس ذلك، يمكن اختبار كل دائرة إلكترونية مصنعة، على حدة وبمجرد ما تُجمّع هذه الدوائر تكون هناك أسباب محتملة أقل للفشل. وهذا يعني أنه يفترض في الإلكترونيات المصممة بعناية أن تكون أكثر موثوقية من الصمام الميكانيكي المعادل لها. [تعليق المقرر: ما يؤكد ذلك هو الزيادة في استخدام الصمامات الإلكترونية لتعويض الصمامات الميكانيكية في الذخائر الأخرى].

التكرار والازدواجية

٣١- لقد اقترحت مضاعفة مكونات صمامات التفجير كخيار لتحسين الموثوقية. ومن حيث المبدأ فإن هذا الأمر معقول؛ لكن المقرر علق على ذلك بأن الذخيرة الصغيرة من طراز BLU-97 تحتوي على نظام دعم للصمامات لم يحسن الموثوقية وأسفر عن عدد لا يحصى من الحوادث بسبب التشغيل غير القابل للتنبؤ. وبالتالي لا يمكن للتكرار أن يعوض عن التصميم الرديء.

الاختبار

٣٢- من المقبول بشكل واسع أن الاختبار يأتي بمؤشرات تفاؤلية للأداء؛ وهذا لأن مجموعة الظروف التشغيلية الواسعة لا تُكرّر في الاختبارات، ولأن العوامل الأخرى (مثل الخطأ البشري الناتج عن الإجهاد) تلعب دورها في المعركة. وأشار المصممون إلى إمكانية إجراء المزيد من الاختبار الشامل، طالما توفرت الموارد. وأشار المقرر إلى أن هذه المسألة كانت مطروحة بالنسبة لتقنين الصناعة، واستشهد بصناعة السيارات كنموذج ممكن حيث أدت مجموعة إلزامية من الاختبارات الواقعية إلى ابتكارات رئيسية من أجل السلامة ومنعت إنتاج وبيع السيارات ذات التصميم غير الآمن.

ثالثاً - السلامة

٣٣- تم الاتفاق على أن التدمير الذاتي والإبطال الذاتي والتعطيل الذاتي كلها أمور يمكن أن تساهم في زيادة السلامة رغم أنها لا تعد، مرة أخرى، حلاً جوهرياً.

التدمير الذاتي

٣٤- تحتوي القنبلة الإسرائيلية الصغيرة M85، مثلاً، على نظام تدمير ذاتي مصمم بعناية، يسفر عن نسب فشل أقل بكثير مقارنة مع الأنواع المماثلة التي لا تحتوي على نظام تدمير ذاتي. لكن لبنان يبين أن نسبة الفشل ما زالت عالية بشكل غير مقبول، وأنها أعلى بكثير مما تحقق خلال الاختبار. وعلى ما يبدو فإن المركبات النارية

(المستخدمة غالباً في تأخير التدمير الذاتي) تتطلب عناية كبيرة في التصميم والتصنيع والتخزين لتحقيق قدر أعلى من الموثوقية.

الإبطال الذاتي

٣٥- يمكن تحقيق الإبطال الذاتي في صمامات التفجير الإلكترونية من خلال فصلها عن مصدر الطاقة. ويمكن أن تحقق البطاريات الاحتياطية، التي تنشّط فيها الخلية فقط عندما يُنشر السلاح، وذلك عن طريق تصريف الطاقة كلها بعد فترة قصيرة. بيد أن الحالة غير المعروفة للذخيرة غير المفجرة تعني أن على أفرقة التخلص من الذخائر معاملتها كذخيرة حية، ويمكن أن تظل تشكل خطراً على السكان المحليين في بعض الظروف، بما أن سلسلة التفجير الكاملة ما زالت حاضرة.

التعطيل الذاتي

٣٦- يستلزم التعطيل الذاتي إزالة جزء من سلسلة التفجير لتعطيل الذخيرة بشكل لا يمكن معه إعادة تنشيطها. وعلى ما يبدو، يحقق ذلك تصميم جديد للولايات المتحدة من خلال تدمير المادة الانفجارية الأولية - وهي المكون الأكثر حساسية وخطورة. لكن، أُشير إلى أنه في بعض الظروف، كحالة التقاط الذخائر غير المفجرة لاستخدامها كخردة أو كمتفجر، يبقى التعطيل الذاتي حلاً غير مرضٍ.

"الذخائر عديمة المفعول غير الخطرة"

٣٧- استُعمل مصطلح "الذخائر عديمة المفعول غير الخطرة" مراراً وتكراراً خلال المؤتمر - بالأساس من قبل المصممين والمصنعين، محاولة منهم لوضع فارق بين أنواع الفشل المختلفة. وشعر معظم الحاضرين أن هذا المصطلح ربما يكون مضللاً وخطيراً. وتمت الإشارة، على سبيل المثال إلى أن عدد القنابل الصغيرة التي تُعرف بأنها غير خطيرة يمكن أن تصبح خطيرة إن أُسيئت مناولتها. ويمكن أن يحدث هذا في ظروف منها وقوعها بين أيدي طفل محب للاطلاع، أو الحفر أو النقل.

رابعاً - الابتكار التكنولوجي

"الذخائر الذكية"/الذخائر ذات صمامات تفجير استشعارية

٣٨- لقد عُرِّفت كلمة "ذكية" تعريفاً سيئاً وينبغي تجنب استعمالها. ففي معظم الحالات تحيل هذه الكلمة إلى الذخائر ذات صمامات تفجير استشعارية، وهذا هو الاسم الذي ينبغي استعماله. واعتُبرت الإحالة إلى القنابل الصغيرة ذات آلية تدمير بأنها "ذكية" إحالة مضللة تماماً.

مدى توافر

٣٩- إذا كان من المحتمل أن تلتحق الأسلحة ذات صمامات تفجير استشعارية بالمدينين ضرراً أقل من ضرر القنابل الصغيرة ذات صمامات تفجير ميكانيكية، فهناك قلق لأن التكنولوجيا والتمن المرتبطين بها سيجعلان هذه

الأسلحة بعيدة المنال بالنسبة للبلدان النامية. فتعويض الأنظمة الميكانيكية القديمة بذخائر ذات صمامات تفجير استشعارية يمكن أن يكون خطوة منطقية بالنسبة للأمم المتقدمة، لكن ينبغي أن يفكر المندوبون فيما إذا كانت الأهداف والمعايير التكنولوجية التي وضعوها واقعية بالنسبة للبلدان الأفقر.

البدائل

٤٠ - اقترح الوفد الألماني إعادة تعريف الذخائر ذات صمامات تفجير استشعارية على أنها "بدائل" لتمييزها عن الذخائر الصغيرة الأخرى. وسيلائم هذا استراتيجية حيازتها من أجل المنظومات المستقبلية التي ستدمج كل التكنولوجيا المتاحة قصد زيادة الموثوقية إلى أقصى حد وتخفيض الأثر الإنساني إلى أقل حد. ويتضمن أحد المقترحات الألمانية استخدام الطاقة الحركية لمنع الضرر عوض استخدام رأس حربي متفجر (رغم الحديث أيضاً عن استخدام العبوات المتفجرة لتسريع وتيرة القصف). ولا توجد في الوقت الحاضر أية تفاصيل أخرى.

خامساً - الاستنتاجات

٤١ - لقد كان الرأي العام هو أن للتكنولوجيا دوراً في زيادة الموثوقية، وبالتالي في الحد من الأثر الضار الناجم عن الذخائر العنقودية بعد الحرب، لكن يكون من الخطأ توقع أنها ستقدم "حلاً" كاملاً للمشكلة. فلا يمكن للتكنولوجيا أن تفعل إلا القليل لتخفيف الآثار الناجمة عن أنواع الذخائر العنقودية التي ما زالت تلحق ضرراً غير مقبول بالمدنيين.

تعليقات المشاركين على ملخص المقرر الشفوي بشأن النهج التقنية

٤٢ - علق عدة مشاركين على تقرير المقرر وملخصه للمناقشات. وأكد أحد المشاركين مجدداً أن التكنولوجيا يمكن أن تساهم في حل مشكلة الذخائر العنقودية، لكنه أقر بأنها لن تكون الحل الشامل أو الوحيد. وأعرب عن تقديره البالغ للتشبيه الذي قام به المقرر فيما يخص اختبار صناعة السيارات للسيارات. فقد تسبب السيارات في وفيات وإصابات، لكن بفضل التكنولوجيا (مثل أحزمة الأمان والأكياس الهوائية) تقلصت هذه المخاطر مع مرور الوقت. وللسيارات، شأنها شأن الذخائر العنقودية، فائدة، وبدلاً من سحبها من الطريق تم جعلها أكثر موثوقية. وشعر هذا المشارك بأن الفهم الأفضل لتصميم وتصنيع الذخائر الصغيرة من شأنه أن يساهم في الحد من المشكلة على أرض الواقع.

٤٣ - وأشار مشارك آخر إلى أن الاختبار الصارم ليس الدافع الوحيد بالنسبة لصناعة السيارات لتحسن منتجاتها. فهناك مبدأ مسؤولية المنتج أيضاً، وهي فكرة ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار بجدية بالنسبة للذخائر العنقودية.

٤٤ - ورداً على هذا، ذكر المقرر بأن بعض أنواع السيارات سُحبت من الطريق إما لأنها ليست آمنة أو لأنها لا تستجيب للمعايير التكنولوجية المطلوبة. ورأى أنه ينبغي اعتماد نهج مماثل جداً بشأن الذخائر العنقودية.

٤٥ - وتجاباً مع التقرير، تمت الإشارة إلى عدة نقاط بشأن الاختلافات بين آليات التعطيل الذاتي وآليات الإبطال الذاتي. ورداً على تعليق سابق، شرح أحد المشاركين أن التعطيل الذاتي هو نظام سلمي حيث يصل عمر البطارية إلى نهايته بشكل لا رجعة فيه. أما الإبطال الذاتي فهو نظام فعال يتم من خلاله تشغيل آلية قصد إبطال صمام التفجير. لكن مع ذلك، يمكن أن تبوء هذه العملية بالفشل. وذهب بعض المشاركين إلى القول إن المزيد من العمل بشأن هذه الآليات قد يكون مفيداً للجهود المبذولة بخصوص الذخائر العنقودية. بيد أن أحد المشاركين أبرز أن التكلفة عامل مهم في أي عمل تقني، وأنه إذا كان يجب التقدير في المتطلبات التكنولوجية الجديدة فيما يخص الذخائر العنقودية المستقبلية، يلزم أيضاً أخذ نقل التكنولوجيا بعين الاعتبار.

٤٦ - وتناول أحد المشاركين بشكل مستفيض فكرة أُثيرت في اليوم السابق بشأن وضع قيود للعمر النشط للذخائر العنقودية. واقترح أن يوضع حد أقصى لعمر الذخائر بحيث تُسحب الأسلحة تلقائياً من الاستعمال بعد أن تصل إلى سن معينة. وسيُربط هذا العمر بالتاريخ الذي يدخل فيه السلاح إلى الخدمة التشغيلية، وليس بتاريخ إنتاجه أو بالظروف التي خُزن فيها. وسيطبق هذا على مدة صلاحية التخزين بالنسبة لجميع الذخائر العنقودية بغض النظر عما إذا كانت "ذكية" أو "غبية". ومن شأن هذا الإجراء أن يمنع أيضاً نقل الذخائر العنقودية البالية جداً.

٤٧ - وأبرز مشارك أن تحالف الذخائر العنقودية يعارض النهج الذي يحظر الذخائر على أساس معيار الجودة. وقيل إن أي صك في المستقبل يحدد نسبة إخفاق معينة باعتبارها الأساس لحظر معين سيصعب تنفيذه ورصده بصورة فعلية. وكان هناك شعور بأن تحقيق هذا المعيار أو عدم تحقيقه سيتوقف على "النوايا الحسنة" للدول، كما كان الحال لمدة عدة عقود خلت. وبالإضافة إلى ذلك، لن يحسن في الحقيقة تحسين الذخائر العنقودية من الناحية التقنية المشككة القائمة حالياً على أرض الواقع. ومع ذلك سيسفر الحظر القائم على النسب المئوية، حتى لو كان قائماً على معدل فشل بنسبة ١ في المائة، عن عدد هائل من الذخائر عديمة المفعول.

سادساً - القانون الإنساني الدولي

ألف - ملخص عن القانون الإنساني الدولي^(٣)

٤٨ - يبرز هذا الملخص المواضيع الرئيسية المنبثقة عن عروض ومناقشات الجلسة الرابعة بشأن: الذخائر العنقودية والقانون الإنساني الدولي.

قواعد ملائمة أم حاجة إلى قانون جديد؟

٤٩ - أبرزت العروض والمناقشات بشأن القانون الإنساني الدولي رأيين فيما يخص التعامل مع المشكلة الناجمة عن الذخائر العنقودية.

(٣) المقرر: نوت دورمان.

٥٠- يفيد الرأي الأول بأن القانون القائم بشأن الاستهداف ينطوي على الأدوات الكافية للتعامل على نحو مناسب مع الحالة، بما أنه يتضمن بالفعل قواعد تحظر الهجوم المباشر على المدنيين والأهداف المدنية وتحظر الهجوم العشوائي، كما ينطوي على التزامات باتخاذ الاحتياطات الممكنة فيما يخص آثار الهجوم ومكافحتها. ولمعالجة النتائج الإنسانية المترتبة عن الذخائر العنقودية، قيل إنه يجب تطبيق القانون القائم وتنفيذه وإنفاذه بصورة أشد صرامة. وفيما يخص الإنفاذ، تم التأكيد على أن القضاء الدولي يمكن أن يلعب دوراً في مراقبة الاستخدام الذي يمكن أن ينتهك القانون الإنساني الدولي.

٥١- وأكد مؤيدو هذا الرأي أيضاً أن البروتوكول بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب أداة أساسية لتقليص المشاكل بعد النزاع الناجمة عن الذخائر العنقودية. وبقول هذا، أقر العديد من المشاركين بالمشاكل الإنسانية المرتبطة بهذه الأسلحة ولم يستبعدوا تطويراً للقانون القائم.

٥٢- أما الرأي الثاني فشدد على الحاجة إلى استحداث قواعد جديدة وأكد أن القانون القائم يضع فقط إطاراً أساسياً لتنظيم استخدام الذخائر العنقودية. كما تم التشديد على أن القواعد الحالية للقانون الإنساني الدولي ليست دقيقة بما يكفي، ونتيجة لذلك فهي تسمح بتفسيرات مختلفة للعديد من الأحكام الأساسية. وإلى جانب ذلك، تم تأكيد أن تطبيق هذه القواعد لا يراعي مراعاة كافية السمات الخاصة للذخائر العنقودية. وكان هناك احتجاج قوي على أن الإطار الحالي للقانون الإنساني الدولي في حاجة إلى استكمال وتحسين.

٥٣- ولوحظ أيضاً أنه حتى في حالة تطبيق القواعد القائمة تطبيقاً كاملاً، فسيبقى الأثر الإنساني للذخائر العنقودية كبيراً وسيكون حجة لصالح وضع قواعد جديدة. وبالنسبة للبعض، فإن استخدام مثل هذه الأسلحة ضد الأهداف العسكرية في المناطق السكنية سيتسبب لا محالة في خسائر عرضية جسيمة للسكان المدنيين. كما تمت الإشارة إلى أنه إذا كان البروتوكول بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب، سيخفف، في حالة تطبيقه تطبيقاً صارماً، من الأخطار التي تطرحها الذخائر الصغيرة غير المفجرة بعد انتهاء الأعمال العدائية، فإنه لن يمنع النتائج سواء خلال أو بعيد هجوم استخدمت فيه هذه الأسلحة.

٥٤- ورغم أن المناقشات كانت منقسمة بين الرأيين المذكورين، فقد أقر المشاركون إقراراً واسعاً بأنه يجب اعتبار آثار الذخائر العنقودية التي يمكن التنبؤ بها عند تحديد تناسبية الحوادث المدنية العرضية أو الضرر الذي قد ينجم عن استخدام هذه الأسلحة. وأقر العديد من المشاركين أيضاً بأن الآثار العرضية الفورية والأطول أمداً للذخائر العنقودية المستخدمة ضد أهداف عسكرية سواء في المناطق العسكرية أو بالقرب من المناطق السكنية هي آثار يمكن التنبؤ بها عموماً وجزء لا يتجزأ من عملية تقييم التناسبية.

٥٥- ومن المهم الإشارة إلى أن استحداث قواعد محددة من أجل تقنين استخدام أسلحة تثير قلقاً خاصاً هو جزء لا يتجزأ من القانون الإنساني الدولي. وقد استخدم هذا النهج في الماضي بالنسبة لبعض الأسلحة، كالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والأسلحة المحرقة والألغام الأرضية والأفخاخ المتفجرة. وفي كل حالة، كانت القواعد العامة للقانون الإنساني الدولي توفر إطاراً أساسياً يقنن استخدام هذه الأسلحة، لكن المجتمع الدولي رأى أن هناك حاجة إلى قواعد معينة للتجاوب مع ما يمكن أن يكون من آثار خاصة لأسلحة معينة على المحاربين أو المدنيين.

٥٦- واستناداً إلى العروض والمناقشات التي دارت في هذا الاجتماع، هناك عدة قضايا من شأنها أن تحظى بالمزيد من الشرح والتحليل.

٥٧- أولاً، هل يجب أن يكون استخدام الذخائر العنقودية ضد الأهداف العسكرية في المناطق السكنية متوافقاً مع الالتزام بعدم استخدام الوسائل أو الأساليب الحربية التي لا يمكن توجيهها ضد هدف عسكري معين (انظر المادة ٥١(٤) (ب) من البروتوكول الإضافي الأول لسنة ١٩٧٧ وما شابه من قانون دولي عربي)؟

٥٨- ثانياً، كيف يمكن إدماج الأخطار بالنسبة للمدنيين (خلال الهجوم وبعده)، التي تنشأ عن استخدام الذخائر العنقودية، في معادلة التناسب؟ وما هي أنواع العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار خلال العمليات العسكرية وكيف يكون القادة قادرين بشكل ملموس على تنفيذ قاعدة التناسب عند اتخاذ قرار بشأن استخدام الذخائر العنقودية؟ وكما بين بعض المشاركين، فإن الجواب على هذا السؤال يقتصر في الغالب على الأمور العامة ولا يركز على العناصر العملية. ونتيجة لذلك، وفي ضوء المشكلة الإنسانية المستمرة التي يطرحها استخدام الذخائر العنقودية، فغالباً ما يكون من الصعب القيام بتحليل مفصل للرأي القائل إن قواعد القانون الإنساني الدولي العامة القائمة كافية للتجاوب مع النتائج الإنسانية للذخائر العنقودية وإن المشكلة هي مجرد مشكلة تنفيذ وإنفاذ.

٥٩- ثالثاً، كيف يمكن أن يشارك أكبر عدد من مستخدمي الذخائر العنقودية ومنتجها ومخزنها في وضع قواعد صارمة للتصدي للمشاكل المرتبطة بهذه الأسلحة؟ وهل يمكن الإبقاء على الأهداف الإنسانية للاتفاقيات الأخرى ذات الصلة وتعزيزها من خلال وضع قواعد جديدة؟

٦٠- رابعاً، كيف يمكن التصدي لإمكانية زيادة الانتشار الأفقي في غياب قواعد محددة؟ فقد استخدم الذخائر العنقودية إلى حد الآن عدد محدود من الدول والجماعات المسلحة غير التابعة للدول. لكن بما أن أكثر من ٧٠ دولة تخزن الذخائر العنقودية، فهناك احتمال قوي بأن هذه الأسلحة ستنتشر وستؤدي إلى استخدام أكبر وإلى خطر أعلى على السكان المدنيين.

٦١- وفي الختام، لا بد من الإشارة إلى أن المناقشات في هذه الجلسة ألفت الضوء على الحاجة إلى تنفيذ صارم للالتزام المنصوص عليه في المادة ٣٦ من البروتوكول الإضافي الأول لسنة ١٩٧٧ لاتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ الذي يطالب بأن تخضع جميع الأسلحة المستحدثة أو المكتسبة لاستعراض قانوني. ويمكن أن يساعد التنفيذ الصارم لهذا المطلب على تقليص الأخطار بالنسبة للمدنيين، التي يمكن أن تنتج عن الجهود المبذولة من أجل تحسين تصميم الذخائر العنقودية أو استحداث بدائل لها.

تعريف الذخائر العنقودية

٦٢- لقد ألقى الضوء على مسألة التعريف من خلال إثارتها عدة مرات أثناء الاجتماع، لكن تمت مناقشة نهج مختلفة ومضامينها بمزيد من التفصيل خلال هذه الجلسة. ومن البديهي أن الاتفاق على التعريف سيكون رئيسياً في الجهود الرامية إلى وضع قواعد جديدة وأكثر تحديداً. وأوضح تقييم للتعريف القائمة أنه تم اختيار نهج مختلفة لوظائف مختلفة (كالعمليات العسكرية، وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب، والوقف الاختياري الوطني للاستخدام وما إلى ذلك) لكنها لا تستهدف ولا تناسب كلها الأغراض التنظيمية الدولية.

٦٣- وفي حين لا يرى عدد من المشاركين حاجة إلى محاولة وضع تعريف دقيق للذخائر العنقودية في هذه المرحلة، شعر معظم المتحدثين بأن هناك قيمة في تعريف أكثر دقة لأنواع الذخائر التي يمكن أن تغطيها القواعد

المستقبلية. وإلى جانب تحديد الذخائر التي يجب أن تكون موضوع فحص في العمل الجاري، سيكون من المفيد أيضاً معرفة الذخائر المستبعدة.

٦٤- واقترح المشاركون عدة عناصر تعريفية محددة. وتشمل هذه العناصر العوامل المرتبطة بعمر الذخيرة، والسمات المشتركة بين الأنواع الموجودة في البلدان المتضررة، والسمات التقنية المرتبطة بالتدمير الذاتي والدقة، وعناصر القانون الإنساني الدولي. وتم تبادل مجموعة من الآراء بشأن هذه العناصر وغيرها من المجالات.

٦٥- بيد أن المناقشات حول التعاريف كانت إلى حد كبير عبارة عن استعراض للنهج القائمة واختبار للأفكار. وسيكون من السابق لأوانه الخلوص إلى أية استنتاجات حتمية بما أن العمل في هذا المجال سيستمر ومن المحتمل أن تبرز مقترحات أكثر تفصيلاً مع تقدم المناقشات حول إطار تنظيمي محتمل.

باء - تعليقات المشاركين على تلخيص المقرر الشفوي بشأن القانون الإنساني الدولي

٦٦- علق عدة مشاركين على تقرير المقرر بأنه كان متوازناً جداً في ضوء مجموعة الآراء المعرب عنها في هذا الاجتماع. لكن أحد المشاركين رأى أن الملخص الشفوي لم يتناول تماماً النتائج الممكنة بالنسبة للقانون الإنساني الدولي في حالة عدم فعل أي شيء بخصوص الذخائر العنقودية. وحسب رأيه، فإن انتشار هذه الذخائر من شأنه أن يقوض القانون الإنساني الدولي، بما أن عدداً أكبر من الدول والجهات الفاعلة غير التابعة للدول سوف تستعمل هذه الأسلحة. ويزداد الأثر الإنساني للذخائر العنقودية لأن بعض الأنظمة أو الجهات الفاعلة غير التابعة للدول لا تحترم لا القانون الإنساني الدولي ولا قانون حقوق الإنسان، أو لا تأبه لسلامة شعوبها. وذكر مشارك آخر أيضاً أن المناقشات على مدى اليومين الماضيين بينت أن أي صك جديد للقانون الإنساني الدولي ينبغي أن يتضمن جوانب المساعدة، والتعويض، والعقوبات، وأنه سيكون من المفيد إدراج هذه الجوانب في التقرير.

٦٧- وذهب أحد المشاركين إلى القول إن التعليق على ما سيحدث للقانون الإنساني الدولي في حالة عدم قيام المجتمع الدولي بأي شيء بخصوص الذخائر العنقودية تجاهل كون الانتشار قد حدث بالفعل. فهناك ٨٠ بلداً على الأقل، إضافة إلى الجهات الفاعلة غير التابعة للدول، تحتزن هذه الأسلحة. وبالتالي، ليس واضحاً كيف سيؤثر وضع أو غياب قانون جديد في الانتشار. وأضاف قائلاً إنه إذا كانت المشكلة الحالية هي "عدم الامتثال" للقانون القائم، فإن أي قانون جديد لن يحل مسألة عدم التقيد.

٦٨- وأعرب أحد المشاركين عن أسفه لأن الاجتماع عالج الجوانب التقنية والعسكرية والمتعلقة بالقانون الإنساني الدولي للذخائر العنقودية على نحو منفصل. ودعا إلى نهج أكثر تكاملاً في المناقشات المقبلة، بما أن الجوانب الثلاثة ستتفاعل عند استخدام الأسلحة.

سابعاً - التعليقات الختامية للجنة الدولية للصليب الأحمر

٦٩- إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ممتنة للمقررين على تلخيصهم الممتاز للمناقشات التي دارت حول المواضيع الرئيسية لهذا الاجتماع وللمشاركين على تعليقاتهم على هذه التقارير. وبالتالي فليس الهدف من هذه

التأملات الختامية للجنة الدولية للصليب الأحمر أن تكون ملخصاً إضافياً للجلسات. وما نود في المقابل هو إبداء بعض الملاحظات حول ما سمعناه في هذا الحوار وما استخلصناه منه.

٧٠- وعندما افتتح هذا الاجتماع أعرب مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد فليب سبوري، عن أمله أن يكون جميع المشاركين "مستعدين لطرح أسئلة جديدة وللاستماع وللخروج برؤى أعمق، وآراء مستنيرة أكثر وحلول أفضل من تلك التي أتينا بها إلى هنا". وإن جودة المناقشة وعمقها وصراحتها على مدى الأيام الثلاثة الماضية تسمح لنا بأن نعتقد أن هذه الأهداف قد تحققت.

٧١- ولم يكن عمل هذا الاجتماع يهدف إلى وضع المشاركين لمجموعة من الاستنتاجات. بل كان هدفه تقديم معلومات بشأن آثار الذخائر العنقودية على السكان المدنيين، لتسهيل تحسين فهم الدور العسكري لهذه الأسلحة وتطورها التقني، ولتقييم الحلول الممكنة. وتقع المسؤولية الآن بالأساس على عاتق الدول لتقييم ما سمعته هنا والخروج بأحكام سياسية حول ما هو مقبول واتخاذ تدابير بشأن ذلك. وتأمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تفيد الرؤى المكتسبة من هذا الاجتماع وضع السياسات الوطنية المتعلقة بمسألة الذخائر العنقودية وعمل الاجتماعات متعددة الأطراف المقبلة. ومن أجل هذا، سوف تتيح اللجنة الدولية للصليب الأحمر مضمون ورؤى هذا الاجتماع في صيغة تقرير عام لصالح دائرة أوسع من الدول والمنظمات المعنية.

٧٢- وبالنسبة للجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن أحد المواضيع التي سادت كل مناقشة في هذا الاجتماع كان الحاجة إلى نهج "قائم على الواقع" من أجل التصدي لمشكلة الذخائر العنقودية، الطويلة العهد، وإيجاد الحلول الممكنة. وقد عُرضت حقيقة التكلفة البشرية للجسيمة لهذه الأسلحة بتفصيل كبير في العرضين الأولين وفي تدخلات الخبراء الذين يتصدون لهذه المشكلة على أرض الواقع. لكن المناقشات وملخصات المقررين أبرزت أن هناك حاجة إلى نهج "قائم على الواقع" مماثل يطبق على المسائل الأخرى قيد البحث وهي:

١٠- الحاجة إلى فحص القيمة العسكرية النسبية للذخائر العنقودية بشكل أكبر. ولا بد ألا يقوم هذا الفحص فقط على الفقه والنظرية الكامنين وراء استخدام مثل هذه الأسلحة بل أيضاً على الفعالية العسكرية الحقيقية لاستخدام الذخائر العنقودية ونتائجه في النزاعات الماضية.

٢٠- حاجة الحلول التقنية المقترحة، مثل التحسينات المتعلقة بالموثوقية والدقة وإدماج سمات التدمير الذاتي، ليس فقط إلى دراسة تستند إلى كيفية تصميم هذه التكنولوجيات لتعمل (أو لتعمل في ظروف الاختبار)، بل أيضاً إلى مراعاة كيف سوف تعمل في ظروف الاستخدام الحقيقية.

٣٠- حاجة قواعد القانون الإنساني الدولي الجديدة الرامية إلى حل المشاكل الناجمة عن الذخائر العنقودية إلى إدماج الاحتياجات العسكرية المشروعة والنص عليها بوضوح لكي تنفذها القوات العسكرية تنفيذاً فعلياً. ومن شأن القواعد الواضحة أن تسهل أيضاً انضماماً واسعاً إلى صك جديد.

٤٠- في حالة عدم مواصلة العمل العاجل للتصدي لهذه المشكلة، هناك حاجة إلى التفكير باستمرار في النتائج الرهيبة المحتملة لانتشار واستخدام مخزونات الذخائر العنقودية الموجودة.

٧٣- وقد أصبح من الواضح أيضاً أنه ستكون هناك تحديات في الوصول إلى تعريف قانوني دقيق لكن نوعي لهذه الذخائر العنقودية التي تسببت في المشكلة الإنسانية الأعظم. ومن جهة أخرى، تمت الإشارة إلى أن الخبراء العسكريين وخبراء إزالة الأسلحة واعون كل الوعي بالمشاكل الجسيمة المتعلقة بموثوقية ودقة العديد من النماذج المعينة. وهذه النماذج هي التي بعثت معالم الكثير من البلدان التي استُخدمت فيها. وينبغي أن تكون الخطوة الأولى التي تتخذها البلدان التي تعترف بالمشكلة الإنسانية هي التخلص مما يسمى "الأشياء السيئة" عن طريق التفكيك والتدمير. ولا يحتاج التقدم في التصدي لهذه المشكلة إلى انتظار التفاوض بشأن المعاهدة الجديدة. بل بالأحرى ينبغي أن تعزز معاهدة من هذا القبيل التقدم المحرز بالفعل وأن توسع نطاقه.

٧٤- وعند النظر في الدور المحتمل للأعمال الوطنية المستقلة، نود أن نوصي بقرار عدة بلدان إعلان الوقف الاختياري لاستخدام الذخائر العنقودية، والتزام بلدان أخرى بالقضاء على تلك النماذج الموجودة في مخزونها، التي تعتبرها غير دقيقة أو غير موثوقة. وهذه هي أشكال الإجراءات التي يمكن وينبغي لدول إضافية القيام بها.

٧٥- وقد قدم لنا المقرر بشأن الجوانب العسكرية، في عرضه، خياراً حكيماً. فعند تأمله للحجة القائلة إن قواعد القانون الإنساني الدولي ملائمة وإلها طُبقت تطبيقاً صارماً على استخدام الذخائر العنقودية، توصل إلى الاستنتاج المنطقي المتعلق بالمستوى العالي للحوادث المدنية التي شهدناها في غالب الأحيان، وقال:

"إما أن نقبل أن مثل هذه الحوادث لا مناص منها، بالنظر إلى مبادئ الإنسانية المتناقضة والضرورة العسكرية، وبأن القادة كانوا على وعي بأن استخدام الذخائر العنقودية يمكن أن يسفر عن مثل هذا الضرر الإنساني أو أن نقبل بأن هناك حاجة إلى مبادئ توجيهية وقواعد أوضح بشأن كيفية نشر أنظمة الأسلحة هذه، إذا كان لا بد من ذلك".

٧٦- وهذا بالفعل هو الخيار المتاح أمامنا. وطريقة استجابتنا لهذا الخيار ستقول الكثير عن من نحن كدول وكمجتمع دولي وكأفراد مسؤولين عن حماية المدنيين الذين يواجهون أهوال الحرب.

Annex I

[ENGLISH ONLY]

**Expert Meeting
on Humanitarian, Military, Technical and Legal Challenges
of Cluster Munitions**

**Montreux, Switzerland
18 to 20 April 2007**

PROGRAMME

Time periods indicated include presentations and discussion.

Tuesday, 17 April

5-8pm Registration of participants open at Hotel Eden Palace au Lac

 Dinner in Montreux at participants' leisure

Wednesday, 18 April

9:00-10:00 Registration open

10:00-10:30 **Opening remarks and introductory comments**

- **Opening remarks**
Philip Spoerri, Director for Law and Cooperation within the
Movement, ICRC
- **Introductory comments**
Peter Herby, Head of the Arms Unit, Legal Division, ICRC

10:30-11:15 **Session I - The military role and human costs of cluster munitions**
Chair: Peter Herby, Head of the Arms Unit, Legal Division, ICRC

- **Historical overview of the military role of cluster munitions and
their technical evolution**
Colin King, Explosive Ordnance Disposal Consultant,
C King Associates Ltd., UK
- **Historical overview of use and human impacts**
Simon Conway, Director, Landmine Action, UK

- 11:15-11:45** Coffee Break
- 11:45-13:00** **Session I continued**
- 13:00-14:30** Lunch
- 14:30-16:00** **Session II - Military aspects and possible alternatives**
Chair: Dominique Loye, Deputy-Head, Arms Unit, Legal Division, ICRC
- **Survey of the variety of cluster munitions produced and stockpiled**
Mark Hiznay, Senior Researcher, Human Rights Watch, USA
 - **The ongoing military utility and role of cluster munitions**
Stephen Olejasz, Lieutenant Colonel, US Army, US Department of Defence, The Joint Staff (presentation prepared by Ernest Carbone, Chief Scientist, Joint Staff, Department of Defence, USA)
- 16:00-16:30** Coffee Break
- 16:30-18:00** **Session II continued**
- **Possible alternatives to cluster munitions**
Commander Thomas Frisch, Deputy Head, Arms Control Division, Ministry of Defence, Germany
- 19:00** Dinner
- Thursday, 19 April**
- 9:00-10:30** **Session III - Technical approaches to minimising the human costs of cluster munitions**
Chair: Dominique Loye, Deputy-Head, Arms Unit, Legal Division, ICRC
- **Achieving high reliability rates**
Philipp Marti, Director, ARMASUISSE, Switzerland

Leon Springer, Director, Army Fuze Management Office, US Army, Picatinny Arsenal, USA
 - **"High reliability" cluster munitions: clearance perspectives**
Chris Clark, Programme Manager, UN Mine Action Coordination Centre, South Lebanon

- 10:30-11:00** Coffee Break
- 11:00-12:30** **Session III continued**
- **The reliability of reliability testing**
Ove Dullum, Chief Scientist, Norwegian Defence Research Establishment
- 12:30-14:00** Lunch
- 14:00-16:00** **Session III continued**
- **Achieving higher accuracy**
Franz Jüptner, Director, Ground Systems & Technical Safety, Federal Office for Defence Technology, Bundeswehr, Germany
 - **Increasing reliability and accuracy: how technically and economically feasible?**
Sun Tao, Military Expert, Ministry of National Defence, China
- 16:00-16:30** Coffee Break
- 16:30-18:30** **Session IV – Cluster Munitions and International Humanitarian Law**
Chair: Peter Herby, Head of the Arms Unit, Legal Division, ICRC
- **The case for new rules**
Annette Bjørseth, Senior Adviser, Section for International and Military Law, Ministry of Defence, Norway
 - **Taking account of IHL protecting civilians in military operations: the case of cluster munitions**
Eric Steinmyller, Head, Office of Law in Armed Conflict, Direction of Legal Affairs, Ministry of Defence, France
- 19:30** Dinner
- Friday, 20 April**
- 9:00-10:30** **Session IV - continued**
- **Cluster munitions: overview of existing and proposed definitions**
Vera Bohle, Evaluation and Disarmament Specialist, Geneva International Centre for Humanitarian Demining
- 10:30-11:00** Coffee Break

- 11:00-12:30** **Session V – Thematic summaries and discussion**
Chair: Peter Herby, Head of the Arms Unit, Legal Division, ICRC
- ***Rapporteur on military aspects and possible alternatives***
 Lt. Col. Jim Burke, Ireland
 - ***Rapporteur on technical approaches***
 Colin King, Explosive Ordnance Disposal Consultant,
 C King Associates Ltd., UK
 - ***Rapporteur on international humanitarian law issues***
 Knut Doermann, Deputy Head, Legal Division, ICRC
- 12:30-14:00** Lunch
- 14:00-16:00** **Session VI – Challenges and Solutions**
- **Discussion on ways forward by participants**
- 16:00-16:30** Coffee break
- 16:30-17:00** **Closing remarks by the ICRC**

Annex II

[ENGLISH ONLY]

LIST OF PARTICIPANTS

GOVERNMENT EXPERTS

AFGHANISTAN

Mr. Khaled Ahmad Zekriya	Assistant Minister for the Fifth Political Division, Ministry of Foreign Affairs, Kabul
--------------------------	--

ARGENTINA

Mr. Marcelo Valle Fonrouge	Minister, Permanent Mission, Geneva
----------------------------	-------------------------------------

AUSTRALIA

Mr. Alan Hemmingway	Group Captain, Australian Defence Force, Barton, Canberra
---------------------	--

Ms. Rachel Moseley	Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
--------------------	--

Mr. Craig Maclachlan (Alternative participant)	DHOM, Permanent Mission, Geneva
---	---------------------------------

AUSTRIA

Ms. Cornelia Kratochvil	Ministry of Defence, Vienna
-------------------------	-----------------------------

Mr. Markus Reiterer	Deputy Permanent Representative to the Conference on Disarmament, Geneva
---------------------	---

BELGIUM

Mr. Baudouin Briot	Adviser, Ministry of Defence, Brussels
--------------------	--

Mr. Michel Peetermans

Embassy Counsellor, Ministry of Foreign
Affairs, Brussels

BRAZIL

Mr. Júlio Cesar Fontes Laranjeira

Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr. Paulo Roberto Romero

Captain, Adviser on International Subjects,
Ministry of Defence, Brasilia

Mr. Claudio Rodrigues Baptista
(Alternative participant)

Adviser, Permanent Mission, Geneva

CANADA

Mr. Jean Lapointe

Lieutenant-Colonel, Directorate of Arms
Proliferation Control Policy, Department of
National Defence, Ottawa

Mr. John MacBride

Lieutenant-Colonel (Retd), Defence Adviser,
Mine Action and Small Arms Team (ILX)
Department of Foreign Affairs and
International Trade, Ottawa

CHINA

Mr Shen Jian

Deputy Divisional Director, Department of
Arms Control and Disarmament, Ministry of
Foreign Affairs, Beijing

Mr Zhang Zhizhong

Second Secretary, Department of Arms
Control and Disarmament, Ministry of
Foreign Affairs, Beijing

DENMARK

Mr. Bent Wigotski

Ambassador, Ministry of Foreign Affairs,
Copenhagen

FINLAND

Mr. Kari Kahiluoto

Ambassador, Permanent Representative to the
Conference on Disarmament, Permanent
Mission, Geneva

FRANCE

Mr. Benoît Duchenet	Capitaine de Vaisseau, Ministry of Defence, Paris
Ms. Elisabeth Quanquin (Alternative participant)	Adviser, Permanent Mission, Geneva
Ms. Alice Rufo	Diplomate, Desk officer, Ministry of Foreign Affairs, Paris

GERMANY

Mr. Heinrich Haupt	Head of Delegation, Head of Conventional Arms Control Division, Federal Foreign Office, Berlin
Mr. Burkhard Ducoffre	Alternate Head of Delegation, Federal Foreign Office, Division 241, Berlin

GREECE

Mr. Franciscos Verros	Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva (Chairperson- designate of the Meeting of High Contracting Parties to the CCW 2007)
Mr. Athanasios Kotsionis (Alternative participant)	First Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDIA

Mr. Prabhat Kumar	Counsellor, Permanent Mission, Geneva
Mr. Amit Talwar	Lieutenant Colonel, Military Expert, Ministry of Defence, New Delhi

IRELAND

Mr. Jim Burke	Lieutenant Colonel, Military Adviser, Defence Forces HQ, Dublin
Mr. James C. O'Shea	Deputy Permanent Representative to the Conference on Disarmament, Geneva

ISRAEL

Mr. Meir Itzhaki	Counsellor, Representative to the Conference on Disarmament, Geneva
Mr. Aharon Shahr	Navy Capt. (RET), Senior Coordinator on Arms Control and Regional Security, Ministry of Defence, Tel-Aviv

JAPAN

Mr. Ryuichi Hirano	Director, Conventional Arms Division, Ministry of Foreign Affairs, Tokyo
Mr. Nobuki Kawamura	Director, Defence Planning Division, Ministry of Defence, Tokyo
Mr. Yukihiro Sukisaki (Alternative participant)	Deputy Director, International Policy Planning Division, Ministry of Defence, Tokyo

KENYA

Mr. Philip R. Owade	Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
---------------------	--

LATVIA

Mr. Janis Karklins	Ambassador, Permanent Representative, Geneva (Chairperson of the CCW Group of Governmental Experts 2007)
--------------------	--

LEBANON

Mr. Gebran Soufan	Ambassador, Permanent Representative, Geneva
Mr. Roland Abou Jaoudé	Colonel, Lebanese Armed Forces, Commander Engineer Regiment, Beirut

LITHUANIA

(GGE Coordinator on Explosive Remnants of War 2006)

Ms. Agnė Bernadišiūtė	Specialist-Chief Analyst, International Relation Department, Ministry of Defence, Vilnius
-----------------------	---

Ms. Rita Kazragienė	Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva
---------------------	---

MEXICO

Mr. Pablo Macedo	Ambassador, Deputy Permanent Representative, Geneva
------------------	--

NETHERLANDS

Mr. Jack Goense	Defence Staff, PLANI, Ministry of Defence, The Hague
-----------------	---

Mr. Vincent van Zeijst	Deputy Head, Arms Control & Arms Export Policy Division, Ministry of Foreign Affairs, The Hague
------------------------	---

NEW ZEALAND

Mr. Don MacKay	Ambassador, Permanent Representative, Geneva
----------------	---

NORWAY

Mr. Steffen Kongstad	Ambassador, Deputy Director General, Ministry of Foreign Affairs, Oslo
----------------------	---

Dr. Gro Nystuen	Legal Adviser, Ministry of Foreign Affairs, Oslo
-----------------	---

PAKISTAN

Mr. Aftab Khokher	Counsellor, Permanent Mission, Geneva
-------------------	---------------------------------------

Mr. Abid Mumtaz Malik	Military Operations Directorate, GHQ, Rawalpindi
-----------------------	---

RUSSIA

Mr. Andrey Malov

Senior Counsellor, Department for Security
Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Moscow

Mr. Alexander Shapovalov

Chief Expert, International Legal
Department, Ministry of Defence, Moscow

SERBIA

Mr. Vladan Lazovic

Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

SOUTH AFRICA

Mr. Johann Kellerman

Counsellor, Disarmament, Permanent
Mission, Geneva

SWEDEN

Mr. Olof Carelius

Military Adviser to MFA and Ministry of
Defence, Swedish Armed Forces, Stockholm

Mr. Bosse Hedberg

Deputy Director General, Ministry of Foreign
Affairs, Stockholm

SWITZERLAND

Mr. Serge Bavaud

Security policy Adviser, Federal Department
of Defence, Civil Protection and Sport, Bern

Ms. Véronique Haller

Diplomatic Adviser, Federal Department of
Foreign Affairs, Bern

UNITED KINGDOM

Mr. Ian Barrowcliffe

Wing Commander, Ministry of Defence,
London

Ms. Linda Dann

Director Operational IHL, Ministry of
Defence, London

UNITED STATES OF AMERICA

Mr. Ronald Bettauer	Deputy Legal Adviser, Department of State, Washington DC
Dr. David Hodson	Senior Assistant for Transnational Threats, Office of the Secretary of Defence, Washington DC

NON-GOVERNMENTAL AND INTERNATIONAL AGENCY EXPERTS

Cluster Munitions Coalition

Mr. Thomas Nash	Coordinator, London
-----------------	---------------------

Handicap International

Mr. Stanislas Brabant	Head, Policy Unit, Brussels
-----------------------	-----------------------------

Human Rights Watch

Mr. Steve Goose	Executive Director, Arms Division, Washington DC
-----------------	---

ICRC

Mr. Knut Doermann	Deputy Head, Legal Division, Geneva
Mr. Louis Maresca	Legal Adviser, Arms Unit, Legal Division, Geneva
Mr. Benjamin Lark	Head of Mine Action Sector, Geneva

Mines Action Canada

Mr. Paul Hannon	Executive Director, Ottawa
-----------------	----------------------------

Norwegian People's Aid

Ms. Grethe Østern	Policy Adviser, cluster munitions, Mine Action Unit, Oslo
-------------------	--

Norwegian Red Cross

Mr. Preben Marcussen

Adviser, Oslo

UNODA

Mr. Peter Kolarov

Political Affairs Officer, Secretary of the
CCW GGE, Geneva

UNDP

Ms. Sara Sekkenes

Senior Programme Adviser, Conflict
Prevention and Recovery, New York

UNIDIR

Mr. John Borrie

Senior Researcher and Project Manager,
Geneva

UNMAS

Mr. Gustavo Laurie

Liaison Officer, Geneva

EXPERTS SPEAKERS

Ms. Annette Bjørseth

Senior Adviser, International and Operational
Law, Security Policy Dept, Ministry of
Defence, Norway

Ms. Vera Bohle

Evaluation and Disarmament Specialist,
Geneva International Centre for
Humanitarian Demining, Switzerland

Mr. Chris Clark

UNMAS Programme Manager, United
Nations Mine Action Service, South Lebanon

Mr. Simon Conway

Director, Landmine Action, United Kingdom

Mr. Ove Dullum

Chief Scientist, FFI, Norwegian Defence
Research Establishment, Norway

Mr. Thomas Frisch

Deputy Head of Division Arms Control,
Ministry of Defence, Germany

Mr. Mark Hiznay

Senior Researcher, Human Rights Watch,
United States

Mr. Franz Jueptner	Director, Ground System, Technical Safety, Federal Office for Defence Technology, Germany
Mr. Colin King	Explosive Ordnance Disposal Consultant, C King Associates Ltd, United Kingdom
Mr. Philipp Marti	ARMASUISSE, Director FB 623, Federal Department of Defence, Civil Protection and Sport, Switzerland
Mr. Stephen Olejasz	Lieutenant Colonel, Strategic Plans and Policy Directorate, The Joint Staff, United States
Mr. Philip Spoerri	Director for International Law and Cooperation within the Movement, ICRC
Mr. Leon Springer	Director, Army Fuze Management Office, Army, Picatinny Arsenal, United States
Mr. Eric Steinmyller	Direction des affaires juridiques, Ministry of Defence, France
Mr. Sun Tao	Military Expert on Cluster Munitions, Ministry of Defence, China

CHAIRS

Mr. Peter Herby	Head, Arms Unit, Legal Division, ICRC, Geneva
Mr. Dominique Loye	Deputy Head and Technical Adviser, Arms Unit, Legal Division, ICRC, Geneva

ICRC STAFF

Ms. Ghnima Kemmar	Secretary, Arms Unit, Legal Division, Geneva
Ms. Camilla Waszink	National Society and Policy Adviser, Arms Unit, Legal Division, Geneva
Ms. Nathalie Weizmann	Attachée, Legal Division, Geneva
Mr. Timothy Yates	Counsellor, Relations with Armed and Security Forces Unit, Communication Division, Geneva
